

## الفصل الثاني :

### المخاطر المصرفية في المنطقة العربية

#### مقدمة :

رغم تعدد أنواع مخاطر العمل المصرفي وظهور أنواع جديدة منها في السنوات العشر الاخيرة فما زالت المخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر أهمية ، ومع الاخذ بعين الاعتبار أن المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة متشابكة ببعضها البعض ، فلم يعد من الملائم التعامل مع المخاطر الائتمانية بمنأى عن أنواع المخاطر الاخرى .

وفي ضوء اننا نعيش في عالم العولمة وتزايد حدة المنافسة والاحداث والتقلبات الراهنة في الأسواق الدولية فإن قدرة البنوك على المواجهة لهذه المخاطر يبدأ من تحديد ماهية المخاطر وطبيعتها وخصائصها وأنواعها تم استخدام الأسلوب العلمى المناسب لإدارة تلك المخاطر وذلك ما سوف يعرضه الباحث في طيات ذلك الفصل كما يلي :

#### مفهوم المخاطرة في الفكر الإدارى والمحاسبى :

تعرف المخاطرة في مجال التمويل والإستثمار - الفكر الإدارة هي درجة التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع<sup>(1)</sup> ، أو إحتمال انحراف العائد الفعلى للإستثمار عن العائد المتوقع ، أما المخاطرة في الفكر المحاسبى هي " وجود درجة من عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية<sup>(2)</sup> ، وحيث أن العائد يتعلق بالمستقبل فيعتبر غير مؤكد وبالتالي يحمل قدراً من

(1) د. سعيد توفيق ، " الإستثمار وأسواق رأس المال " مكتبة الزعفران ، القاهرة ، 1996 ص 54 .

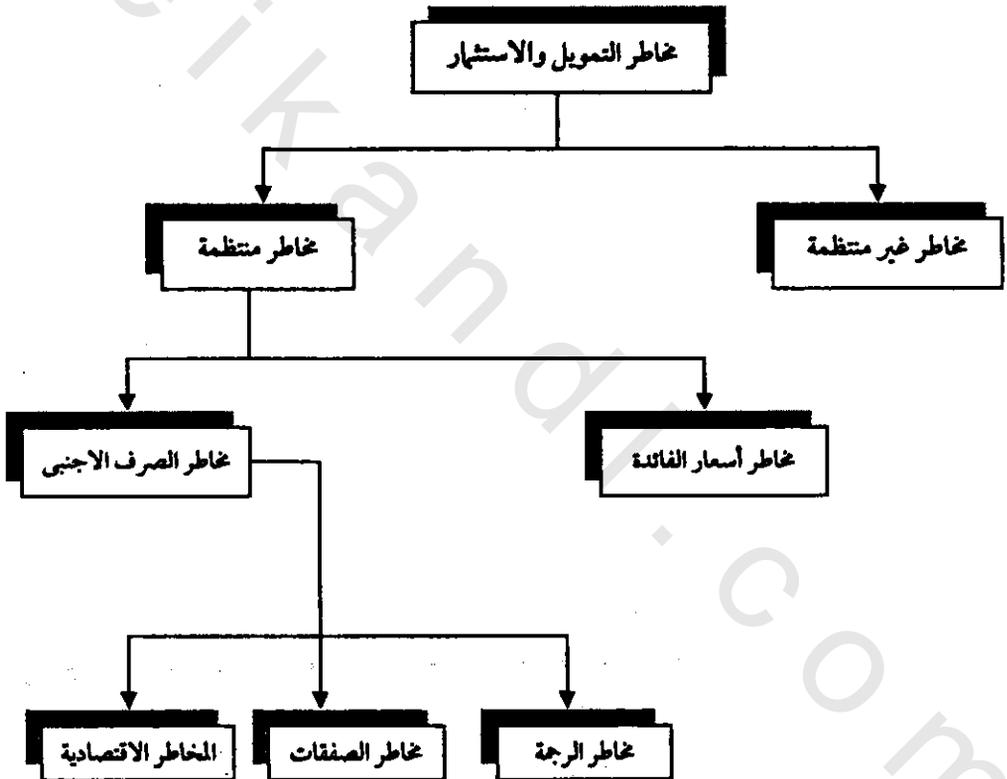
(2) د. عبد العزيز السيد مصطفى ، دراسة تحليلية لأسس القياس المحاسبى ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر العامة للإستثمار " مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، بنها ، السنة السادسة عشر ، العدد الثاني ، 1996 ، ص 331 .

المخاطرة ، فعدم التأكد يعتبر مرادف للمخاطرة حيث عدم التأكد من الصعب قياسه أما المخاطرة فيمكن قياسها إحصائياً باستخدام الإنحراف المعياري .

### تقسيم المخاطرة في الفكر الإداري والمحاسبي :

يمكن توضيح تصنيف مخاطر التمويل والإستثمار من منظور الفكر الإداري كما في الشكل التوضيحي رقم (6) :

شكل رقم (6)



ومن الشكل السابق يمكن تصنيف المخاطرة من - منظور الفكر الإداري يتم على أساس أسبابها ، حيث تنشأ المخاطر غالباً أما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) ، أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة) .

- ❖ **المخاطر الغير منتظمة<sup>(1)</sup>** : " هي التقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والتي ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة مثل ضعف كفاءة الإداريين والتي يمكن الرقابة عليها وتلافيها بإستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية - منهج التغطية الطبيعية - القائم على التنوع لتكوين محفظة .
- ❖ **المخاطرة المنتظمة<sup>(1)</sup>** هي الناتجة عن ظروف النشاط الإقتصادي بوجه عام ولا يمكن تجنبها ، إن كان من الممكن تقليل حجمها بإستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية - منهج التغطية المالية - القائم على استخدام أدوات مالية مبتكرة .
- ❖ **المخاطر الكلية** : هي تشمل كل المخاطر سواء كانت منتظمة (عامة) وغير منتظمة (مخاطر خاصة) وتصنف المخاطر على أساس طبيعتها ، حيث يتم تقسيمها إلى ثمان مجموعات<sup>(3)</sup> ، كما يلي :

- |                   |                    |                        |
|-------------------|--------------------|------------------------|
| 1- مخاطر الإقراض  | 2- مخاطر الإستثمار | 3- مخاطر الإيرادات     |
| 4- مخاطر السيولة  | 5- مخاطر التشغيل   | 6- مخاطر الغش والتدليس |
| 7- مخاطر الإئتمان | 8- مخاطر الإفلاس   |                        |
- وتنوع تلك المخاطر ويمكن تقسيمها كما يلي<sup>(4)</sup> :

- \* **مخاطر الائتمان Credit Risk** : وتعلق بإمكانية فشل المقرض أو عدم قدرته على السداد.
- \* **مخاطر السيولة Liquidity** : وتعنى عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها .

(1) المرجع السابق ، ص ص 331 - 332.

(2) د. منير صالح هندی ، " الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص 124 - 130 .

(3) Butler, L.B " An app roach to the analysis of Bank Capital adequacy, In Federal Reserve Bank Of Chicago, Proceedings of a Conference on Bank Structure and Competition " May 1975, P P 19-23.

(4) William H. Beaver & George Parker, " Risk Management : Problems & Solution " (Standard University : MCGraw - Hill, Inc, 1995, P . 284..

- \* مخاطر الأعمال **Strategic Risk** : وتمثل في مخاطر الأعمال والتي تتمثل في المنافسة أو التقادم .
  - \* مخاطر الإذعان **Compliance Risk** : وتمثل في عدم الإمتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل .
  - \* المخاطر السلعية **Commodity Risk** : وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت .
  - \* مخاطر التشغيل **Operating Risk** : وهي المخاطر الناتجة من عدم أداء الوظائف التشغيلية طبقاً للقواعد المنظمة لها .
  - \* مخاطر أخرى **Other Risk** : وهي المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية وهي :
    - أ- مخاطر السمعة **Reputation Risk** : وهي المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين .
    - ب- المخاطر القانونية **Legal Risk** : وهي المخاطر المتعلقة بالقوانين والقواعد المنظمة التي تتواجد عند قيام المنشأة بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية .
    - ج- مخاطر المسؤولية المستقبلية **Future Responsibility** : وهي المخاطر التي تظهر عند قيام المنشأة بإحداث تغير مستقبلي في خدماتها أو منتجاتها أو سياساتها .
    - د- مخاطر تركيز المنتج **Product Concentration Risk** : وهي تلك المخاطر المتعلقة بالتركيز والاعتماد على عدد قليل من المنتجات في حين أن الإعتماد على عدد أكبر من المنتجات مع التنوع يحقق ربحية أكبر .
    - هـ- تكلفة الفرصة البديلة **Opportunity Risk** : وتظهر عند تقديم منتج جديد أو التطوير في منتج حالي .
- ويمكن القول أن المخاطر متعددة ومتنوعة ولكن كلها تتفق على أنها لها تأثير غير محمود وسين على معظم المؤسسات العاملة في المنطقة العربية ولا سيما البنوك العربية .

والباحث يرى أن أهم الأنواع التى تواجهها إدارة البنوك من مخاطر هى المخاطر الائتمانية ومخاطر التصفية الاجبارية<sup>(1)</sup>، والتى لها تأثير جوهري على الملاءة المالية للبنوك وذلك التأثير لا يكون تأثير قصير الأجل فقط وانما تأثير طويل الأجل أيضاً .  
ويضيف بعض الكتاب إلى تلك المخاطر<sup>(2)</sup> :

- \* مخاطر التحويل **Transfer Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بوجود عوائق قانونية أو أية عوائق أخرى تقف دون تحويل العملة لسداد الإلتزامات الواجبة السداد فى تاريخ الاستحقاق .
- \* مخاطر الأمانة **Fiduciary Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام بقيام أحد العاملين بواجباتهم فى مقابل تحقيقه لأمنية شخصية أو مالية .
- \* مخاطر الإفصاح **Disclosure Risk** : وهو ينتج من عدم قيام البنك بالإفصاح عن بعض المعلومات أو الإفصاح عن معلومات خاطئة ، وما يترتب على ذلك من نتائج .
- \* مخاطر التوثيق **Documentation Risk** : وهى تنتج من عدم القيام بتنفيذ التعاقدات ، وذلك لعدم وجود أية أدلة لدى البنك لتوثيق حقه فى هذا التعاقد .  
ويضيف كاتب آخر نوع مهم من المخاطر وهى مخاطر سوء النية<sup>(3)</sup> : وهى المخاطر الناتجة من عدم قيام مديرى الشركات - كوكلاء Agents لحملة الأسهم - بتحقيق مصالح حملة الأسهم على الوجه الأكمل (أى تعظيم ثروة حملة الأسهم) أو بعبارة أخرى المخاطر المتعلقة بمشكلة الوكالة **Agency Problem** .

ومما سبق يلخص الباحث أن المخاطر واقع فعلى تتعايش فيها البنوك حيث أن البيئة ذات ديناميكية حركية ، فالمخاطر يمكن أن يتم تقسيمها إلى مخاطر فى البيئة الداخلية للبنوك وأخرى للبيئة الخارجية سواء (خارج المنطقة العربية أو داخلها) فمثلاً حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق يعتبر مخاطر عالية جداً قد أثرت على دولة العراق الشقيقة ولكن أثرت أيضاً

(1) د. سيد الهوارى ، " إدارة البنوك - مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية " مكتبة عين شمس القاهرة ، سنة 1987 ، ص 192

(2) Saunders, Anthony, "Financial Manangement: Amodern Perspective, New York. Richard D. Ir Win, Ibc, 1994, p p 73 – 75.

(3) د. سعيد توفيق ، سنة 1996 ، مرجع سبق ذكره ، ص 99

على معظم الدول العربية ، وكانت تأثيرات ذلك على المنطقة العربية تأثيرات سلبية ولكن في طياتها بعضها ايجابية .

### تبويب المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل<sup>(1)</sup> :

وفقاً لمقررات لجنة بازل فيتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى (المخاطر الائتمانية) ومخاطر أخرى هي (المخاطر المتعلقة بالبيئة المحلية ، ومخاطر السوق ، ومخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة) ، حيث تركز اتفاقية بازل على المخاطر الائتمانية ومخاطر التحويل القطري<sup>(2)</sup> ، حيث تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتان على أساس المخاطر مجموعة الدول ذات المخاطرة المتدنية ومجموعة الدول ذات المخاطرة العالية .

ووفقاً للاطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال فقد تم تقسيم المخاطر إلى مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية ، حيث أن تلك المخاطر لها تأثير على البنوك وكذلك على ضبط السوق Market discipline ولكي يتم ضبط السوق يلزم توافر ما يلي :

- ❖ نظام دقيق للمعلومات لتقييم المخاطر ويتطلب ذلك تطبيق الإدارة بالنظم .
- ❖ التوسع في الافصاح عن متطلبات رأس المال .
- ❖ اعادة النظر في تعريف المشتقات<sup>(3)</sup> .

❖ مواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية باستخدام تقنيات واستراتيجيات إدارة المخاطر .

وقد قام بعض الكتاب<sup>(4)</sup> بمحاولة تحديد المخاطر وقياسها عن طريق التحليل المالي التقليدي للقوائم المالية ، وأوضح أن هناك مؤشرات لقياس مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ويمكن القول أن هذا المنهج في قياس المخاطر

(1) د. خليل الشجاع ، "مقررات لجنة بازل ، كفاية رأس المال - الملاءة المصرفية " ، اتحاد المصاريف العربية ، بدون سنة ، ص 22.

(2) د. سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 ، ص ص 5-21 .

(3) د. سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطرة " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 ، ص ص 5-21 .

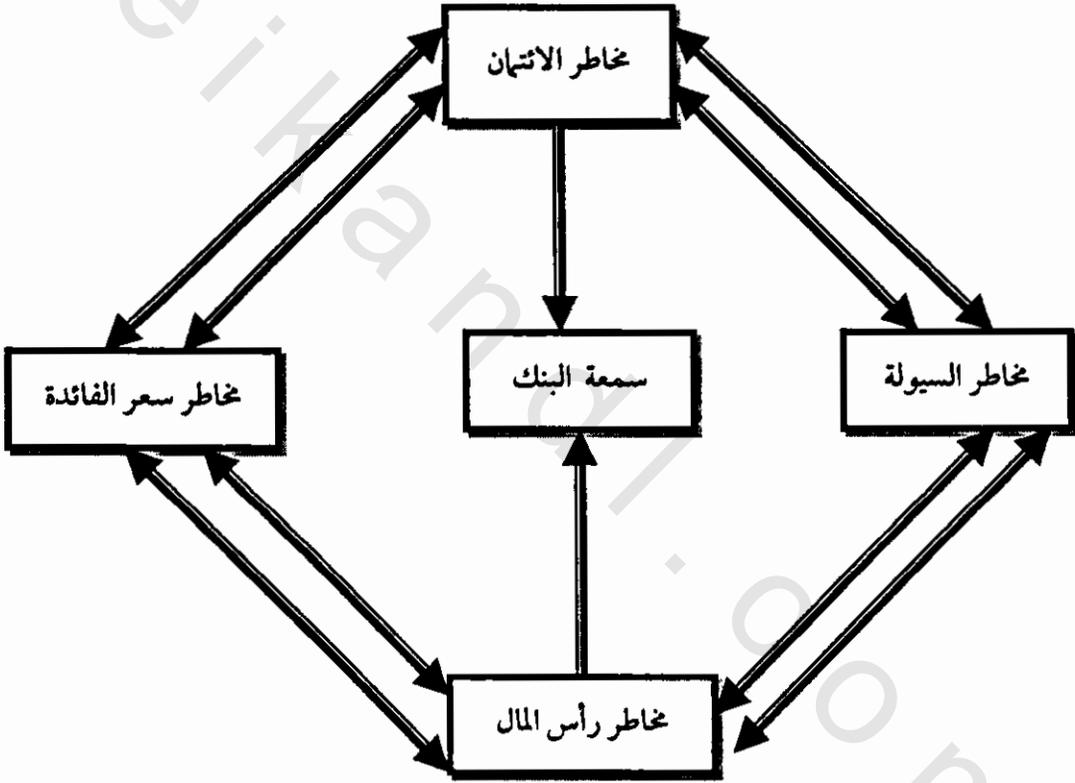
(4) د. هشام أحمد حسبو ، " التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة ، ص ص 47-49 .

منهج تقليدي يعاب عليه أن النسب المالية تمنح القارئ ومتخذ القرار نسب اجمالية قد يشوبها الخطأ لذا فإن وفقاً لمتطلبات معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل II أوضح ضرورة أن تقوم البنوك بتقييم الجدارة الائتمانية وفقاً إلى ما يلي<sup>(1)</sup> :

❖ وفقاً للطريقة القياسية .

❖ وفقاً لمنهج التقييم الداخلى الاساسى والمتقدم .

ويمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أقسام كما في الشكل التوضيحي رقم (7)



المصدر / إعداد الباحث وبالأستناد على المصادر التالية:

د. هشام أحمد حسبو ، التحليل المالى لقوائم البنوك التجارية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة .

د. سيد الهوارى ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987 .

(1) بنك الاسكندرية ، " مشروع الاطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذى أصدرته لجنة بازل " النشرة

الاقتصادية ، المجلد الحادى والثلاثون ، القاهرة ، سنة 1999 ، ص 83 .

ومن الثابت من استقراء السنن الكونية أن مجرد تصور عالم بلا مخاطر هو استغراق في عالم الخيال ، وضرب من ضروب المستحيل بكافة المقاييس والمعايير ، حيث أن الحياة كلها مخاطرة ، وأن روح المخاطرة ولدت مع الانسان ، ومع الاخذ في الاعتبار أن البنوك لها طبيعة خاصة في إن هياكل تمويلها تحتم عليها استخدام مواردها المالية وتوظيفها بطرق وأساليب معينة لمواجهة المخاطر المحتملة ، لذا فإن الباحث سوف يقوم بعرض اراء بعض الكتاب والباحثين المتعلق بالمخاطر كما يلي :

❖ قد أوضح بعض الكتاب<sup>(1)</sup> أن البنوك الإسلامية تعاني من " معضلة " رباعية الأبعاد ، وهي استيفاء متطلبات السيولة ومتطلبات الأمان ومتطلبات الربحية والمتطلبات القانونية وهي الوفاء بنسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي فضلاً أن تلك البنوك لا تتعامل مع الفوائد المحددة أخذاً وعطاءً وفقاً لرسالتها .

❖ وقد أوضح باحث آخر<sup>(2)</sup> أن أهم ما يعاني منه النظام المصرفي بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة التضخم وماله من تأثير سلبي على المجتمع ككل ، وكذلك الضمور الاقتصادي ، فالارتفاع الزاحف للأسعار فإن الحافز للإدخار سوف ينخفض ، وبالتالي سوف ترتفع أسعار الفائدة فضلاً أن الوحدة النقدية الوطنية سوف تفقد ثقتها أيضاً ، ومع الاخذ في الاعتبار ما حدث في العالم في الأونة الأخيرة من تطورات اقتصادية كبيرة امتدت على أثارها إلى كافة دول العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup> وما لها من اثار على المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية وبين الدول بعضها البعض - وما نجم عن ذلك من مخاطر متعددة ومتنوعة منها الحرب على العراق واحتلاله وأرتفاع أسعار النفط ، وما ترتب عليه من أرتفاع المستوى العام للأسعار وانتشار ظاهرة التضخم في معظم الدول ومنها الدول العربية ، ونجد أن البنوك تأثرت

(1) د. سيد الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 224-226 .

(2) أ. جعفر الجزائر ، " البنوك في العالم - أنواعها وكيف تتعامل معها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55-67 (بتصرف) .

(3) أ. فوزية إبراهيم ، " الاستثمار في البورصة ، الازمة الأمريكية وأسواق المال والبورصة المصرية " ، اخبار المال والاقتصاد ، القاهرة ، العدد الخامس ، فبراير 2001 ، ص 183 .

بتلك الاحداث باعتبارها جزء من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر بها مجرى فيه من احداث اقتصادية واجتماعية وسياسية .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر ظهرت على السطح متعلقة بمجالات استثمار معينة ، ومنها أن البنوك والمؤسسات المالية المشابهة أصبحت تستثمر اموالها في الأدوات المالية المبتكرة (ابتكارات تمويل المخاطر ، تغيير السيولة ، خلق الائتمان ، خلق أدوات الملكية<sup>(1)</sup> ) ، ويمكن تبويب المخاطر التي تواجه المتعاملين في أسواق المشتقات إلى ستة مجموعات هي (مخاطر السوق ، المخاطر الائتمانية ، مخاطر التسوية ، المخاطرة التشغيل ، المخاطرة القانونية ، المخاطر المنتظمة)<sup>(2)</sup> ، وما يهنا أن تلك المخاطر سوف تنعكس على إدارة البنك حتى تزداد انعكاستها السلبية ، وما يتستبع ذلك من مشكلات يمكن أن تصل إلى افلاس البنك كما حدث في بنك انترا بلبنان ، وأضاف باحث آخر<sup>(3)</sup> ، أن استخدام المشتقات ينطوي على مخاطر أخرى بخلاف ما تم ذكره وهي المخاطرة الكمية ومخاطرة التقليل من فعالية السياسة النقدية Reducing of the effectiveness of momentary Policy وتنتج تلك المخاطر من قيام البنوك والمؤسسات بالتوسع في استخدام المشتقات والتي تسمح للمقرضين بتأجيل أو ارجاء تأثير أسعار الفائدة وذلك يتعارض مع السياسات التي تقرها السلطات النقدية ، ومخاطر تحرك السعر في الاتجاه العكسي للتحوط Prices move in the opposite direction ، وتلك المخاطر السابق الإشارة إليها تعتبر محاذير تلزم وتجبر البنوك وإدارتها على استخدام إدارة المخاطر والإدارة الاستراتيجية لمخاطر الاستثمار حتى يمكن درء تلك المخاطر أو التخفيف من

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

أ - عادل محمد رزق ، " الأدوات المالية المبتكرة " ، مجلة الرقابة الشاملة ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، العددان 163 / 164 سنة 2006 .

(2) بنك مصر ، " المشتقات المالية كأدوات حديثة في أسواق المال العالمية " ، أوراق بنك مصر البحثية ، العدد (3) ، سنة 1998 ، ص ص 49 - 53 .

(3) د. سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر " دار النشر للجامعات - مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص ص 331 - 338 .

حدثها وسوف يقوم الباحث بعرض الإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر في الجزء الثاني من تلك السلسلة أن شاء الله .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر تواجه إدارة البنوك حينها تتوسع في تقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ويمكن تبويب تلك المخاطر إلى ثلاث أصناف<sup>(4)</sup> ، وهي :

#### المخاطر التي تتعرض لها الشركات صاحبة المواقع على الإنترنت :

◆ وتلك المخاطر ناتجة من تعرض البيانات للتخزين والتدخل أو التشويش على الموقع ، وتخوير أو استبدال البيانات ، وإساءة تقديم البيانات والاستخدام الزائف لها وكذلك إساءة الاستخدام غير المتعمد نتيجة لأخطاء البشر .

#### المخاطر التي يتعرض لها الأفراد عند التعامل مع الشركات - على الخط- :

◆ وتلك المخاطر ناتجة عن إنشاء معلومات خاصة بعميل ، التعرض للنصب والاحتيال ، السطو على المعلومات ، وكذلك الخطأ غير المقصود من جانب العميل عند إدخال بياناته أو غيرها من المخاطر الناتجة عن الاستخدام السيئ المتعمد بهدف السرقة أو الحصول على ميزة مادية .

#### مخاطر عامة لمستخدمي الإنترنت :

◆ وهي المخاطر الناشئة من قيام طرف ثالث باختراق الاتصال بين طرفين بأحد مواقع الإنترنت ويتم ذلك عن طريق إرسال بيانات بطريقة أمته أو غير امته أى بتعريضها للتلف أو التعديل ومثال ذلك إرسال فيروسات هدفها تخريب البيانات .

وما يهمننا أن المخاطر المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لها آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للخدمات أهمها (خسائر مستقبلية ، فقدان العملاء الحاليين والمستقبليين ، تخريب البيانات والمعلومات غير طريق الفيروسات ، السرقات والاختلاسات التي قد تحدث داخل البنك

(1) د. إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77 - 79 .

نفسه في الولوج داخل نظام المعلومات الإلكترونية في البنك ، مخاطر أخرى ... ) ، فإن تلك المخاطر سوف تفرض على إدارة البنوك تحدى باعتبارها محاذير يلزم على إدارة البنوك أن تستخدم أحدث الأساليب العلمية لتأمين التعامل على الإنترنت ، وتفادى المخاطر السابق الإشارة إليها ومن أهم تلك الأدوات هى التشفير مثل برنامج I E 5 محفظة Wallet أو حقيبة خاصة لتأمين بيانات بطاقة الائتمان أو البيانات الشخصية الأخرى والحفاظ عليها عند التسوق .

وهناك مخاطر هامة تواجه إدارة البنوك العامة (الرايكانية التى تعتبر بنوك حكومية تنفذ برامج الحكومة وتلتزم بالسياسة العامة للدولة) ، وتلك البنوك تواجه مخاطر السيطرة من قبل الحكومة وبالتالي عدم قيام إدارتها من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وهذه البنوك تعتبر بنوك خادمة للحكومة حيث تجبر على منح تسهيلات ائتمانية إلى المؤسسات والشركات العامة التى تعاني بعضها من تعثر مالى والبعض الأخرى يعاني من فشل مالى حاد<sup>(1)</sup> ، وينعكس ذلك على عدم قدرة تلك الشركات والمؤسسات العامة على السداد والوفاء بتلك القروض وفوائدها وسوف ينعكس ذلك على قيام إدارة تلك البنوك بزيادة نسبة مخصصات الديون المتعثرة ، ونظراً لأهمية ذلك الموضوع قام اتحاد المصارف العربية بعقد ندوة في القاهرة خلال الفترة من 24 إلى 26 يناير 1994 بشأن ذلك الموضوع<sup>(1)</sup>.

وجدير بالذكر أن قيام البنوك في المنطقة العربية بالاتجاه إلى التجزئة المصرفية قد حمل في

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :-

أ- السيد عبد اللطيف الصيفى ، " الفشل المالى لشركات القطاع العام " كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد 68 ، أكتوبر ، 1993 ، ص ص 5-144 .

ب- أ. صالح محمد حسنى الحملاوى ، " دور البنوك في إصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام المتعثرة " بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل 16-17 مارس 1996 " كلية التجارة ، عين شمس ، ص ص 2-21 .

(2) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :-

أ- اتحاد المصارف العربية ، " مشاكل الائتمان المصرفى لمؤسسات القطاع العام وشبه العام ووسائل المعالجة " ، بيروت ، 1994 ، ص ص 9-167 .

طيات ذلك مخاطر متعددة<sup>(1)</sup>، وهي مخاطر حصول الشخص الواحد على أكثر من قرض استهلاكي من أكثر من بنك، مخاطر تعدى الشخص الواحد 25٪ من راتبه كأقساط سداد، وبالتالي عدم قدرة العميل الفردى من سداد أصل القرض وفوائده، وهنالك مخاطر عدم الحصول على معلومات عن العميل المستهلك وذلك لعدم توافر قاعدة بيانات مركزية للمدين الواحد لعدم إقرار البنوك عن المدين الذى يحصل على قرض شخص يفوق قدرته وموارده المالية .

وتعتبر المخاطرة الائتمانية من أهم المخاطر التى تواجه البنوك والتى تنشأ من عدم قدره المقترضين من سداد أصل القروض وفوائدها، فالمخاطر الائتمانية تتعاظم وتزيد فى ظل الظروف والتحديات الحالية وكذلك نظراً لتزايد الحاجات الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية التى تعاني من عجز فى الفوائض النقدية التى تحتاجها، ونجد أن كل عملية ائتمانية تتضمن بدرجة أو أخرى نوعين من عناصر الخطر<sup>(2)</sup> وهما كما يلي :

\* مجموعة المخاطر الائتمانية العامة والتى تتصل بطبيعة النشاط الائتماني فى البنك التجارى وهى مخاطر منتظمة تتعلق بظروف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية .. القوانين والتشريعات وتشمل أيضاً المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض سواء الإنتاجية أو التسويقية أو المالية ويضاف إلى تلك المجموعة من المخاطر اخطاء إدارة البنك المانح للائتمان وهى مخاطر غير منتظمة أهم عنصر فيها يرجع إلى عدم كفاءة أو فعاليته إدارة البنك المانح للائتمان .

\* مجموعة المخاطر الخاصة وتعلق بطبيعة العملية الائتمانية وأفعال الأطراف الأخرى (الغير)، ومثال ذلك مخاطر الناتجة عن الاقراض والسلف بضمان التنازل عن عقود أو بضمان أوراق مالية أو بضمان بضائع أو غيرها، مخاطر الإفلاس لاحد كبار مدينى العميل .

(1) أ. خليل أبراس، "إدارة مخاطر التجزئة"، المعهد المصرفى، البنك المركزى المصرى، القاهرة، 2002، ص ص 27-28 .

(2) د. محمد كمال الحمزاوى، "اقتصاديات الائتمان المصرفى - دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته"، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 154 .

وهناك نوع هام من المخاطر وهى المخاطرة التشغيلية Coperational Risk وتلك المخاطر هى تجميع لشرائح متنوعة<sup>(1)</sup>، من المخاطر الناتجة من استخدام التكنولوجيا والمخاطر الناتجة من الاعتماد على التجارة الإلكترونية (مثل قضايا أمان النظام)، والمخاطر الناتجة من تقديم الخدمات والعمليات المصرفية الإلكترونية<sup>(2)</sup>، وكذلك المخاطر الناتجة من ظهور التكتلات البنكية والاندماجات الكبيرة، وكذلك المخاطر الناتجة من استخدام أساليب التخفيف من المخاطرة Risk Mitigation Techniques ولكن قد يؤدي ذلك بدورة إلى توليد اشكال أخرى من المخاطرة، فإن تلك المخاطر يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض وتكون معقدة<sup>(3)</sup>.

واخيراً فإن التحدى الاكبر الذى يواجه القطاع المصرفى فى المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة وهى موضوع القروض غير المنتجة (NPLS) فى المراكز المالية للمصارف، فإن حدوث أزمة مالية فى دولة ما يمكن أن ينعكس على دولة أو دول أخرى تعانى من بعض أو كل المشاكل الإقتصادية التى واجهت الدولة الأولى<sup>(4)</sup>، ومن ضمن المخاطر التى تواجه إدارة البنوك مخاطر المراجعة<sup>(5)</sup> وهذا المخاطر ترجع إلى قيام مراجع الحسابات بابداء رأى فنى غير سليم عن معلومات مالية محرقة تحريفاً جوهرياً، وهناك نوعان من مخاطر المراجعة وهما :

- 
- (1) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " المقدمة والخلفية العامة للممارسات الصائبة الخاصة بإدارة المخاطرة التشغيلية والاشراف عليها"، المجلد 11، العدد (4)، ديسمبر 2003، ص ص 4-5.
- (3) انظر تفصيلاً: أ. محمود الشراوى، " البنوك الإلكترونية"، المعهد المصرفى، البنك المركزى المصرى، ص ص 29-30.
- (3) د. طارق عبد العال حماد، " المشتقات المالية - المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 263.
- (4) د. نبيل حشاد، " الدروس المستفادة من الأزمة المالية فى آسيا وامكانية حدوثها فى الدول العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 208، ابريل 1998، ص 91.
- (5) الجهاز المركزى للمحاسبات، " معايير المراجعة"، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب، القاهرة، 1995، ص ص 191-195.

### مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية :

\* وتتطلب تلك المخاطر من المراجع الأخذ في اعتباره أن يكون على معرفة بنشاط المنشأة والصناعة التي تنتمي إليها وإدارتها ، مع تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بنشاط تلك المنشأة ، وكجزء من ذلك التقييم هنالك احتمال وجود مشاكل جوهرية كمشاكل السيولة والاستمرارية .

### مخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات :

\* من منطلق التقييم الشامل لمخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية يتم الأخذ في الاعتبار نتائج ذلك التقييم عند القيام بتصميم معظم اجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها على مستوى رصيد الحسابات أو نوع العمليات . وتتعلق بعض المخاطر سواء على المستوى العام (القوائم المالية) أو على المستوى الفرعي (حساب أو عملية) بثلاث أنواع من المخاطر وهي :

#### 1. المخاطر الحتمية Destinal Risk :

◆ وهي المخاطر المتعلقة بحدوث تحريف هام ملازم لطبيعة رصيد حساب أو نوع من العمليات .

#### 2. مخاطر الرقابة<sup>(1)</sup>:

◆ وهي المخاطر الناتجة من ضعف نظام الرقابة الداخلية أو انعدامه ، حيث سيكون هناك دائما بعض المخاطر - الرقابة الداخلية - بسبب وجود محددات ملازمة لاي نظام رقابة داخلية ويلزم على المراجعة دراسة وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المصمم في البنك واختبار مدى الالتزام بالاجراءات المتعلقة .

#### 3. مخاطر عدم الاكتشاف<sup>(2)</sup> Indiscovery Risk :

◆ وهي المخاطر الناتجة من عدم قدرة اجراءات المراجعة اكتشاف التحريف في رصيد

(1) Alvin A. Areno, James K. Loebbecke, " Auditing An Integrated Approach", Prentice Hall , Seventh Edition New Jersey, 1997, P P 289 – 298.

(2) I, bid , P 313.

حساب ما أو في عملية ما فالمخاطر المذكورة اعلاه تعتبر هامة ويلزم على إدارة البنك الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية في البنك ، وتؤكد من سلامتها وكفائتها وذلك لتقليل حجم المخالفات والتجاوزات المصرفية .

وهناك مخاطر أخرى تسبب خلل استراتيجي بين الدول كالحروب وما لذلك من تأثير على المؤسسات الاقتصادية فيها ومثال تأثر الدول بالدول الاخرى ، ما قد حدث ابان حرب الخليج الثالثة واحتلال القوات الأمريكية دولة العراق الشقيق ، وما لذلك من تأثير سلبي نتج عنه اختلال استراتيجي في المنطقة العربية ولا سيما دول الخليج العربي والدول المجاورة للعراق ، فقد انعكس ذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول ، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواعد لها في تلك المنطقة ، وكل ذلك تجلّى بانقسام الصف العربي وتشرذم وفرقة بين الدول العربية ، والذي جعل حلم الوحدة العربية كابوس مستحيل تحقيقه حتى في الأجل الطويل ، وكل ما سبق ذكره يعتبر من المخاطر المنتظمة التي يلزم على إدارة المؤسسات الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية أن تأخذ بالفكر الاستيعابي والتحلي بالحيلة ، والاعتماد على الأسلوب العلمي في مواجهه باستخدام احداث الأساليب التكنولوجية والإدارية الحديثة للمواجهة مع تلك المخاطر والتحديات مع الاخذ برؤيا واضحة واهداف محددة مستقبلاً حتى يتسنى لها أن ترتقى وتواجه حدة المنافسة الدولية في مجال الخدمات المالية ، حيث أصبحت الخدمات المالية صناعة وقد تشهد تلك الصناعة تغيرات تفوق مستوى الإدراك وذلك يرجع لأسباب متعددة يتمثل أهمها فيما يأتي<sup>(1)</sup>:

- ◆ نتيجة لعمليات التجميع والإندماج اصبحت الصناعة المصرفية والتأمين وإدارة الأصول مجالات غير واضحة المعرفة وليست لها حدود فاصلة ، وذلك الامر ينسحب على عمليات التجزئة والتصنيع حيث ينخفض عدد المنافسين في مجال السيطرة على الأسواق .
- ◆ تلاشى المضاربات في مجال العملات والضرائب والقواعد المفروضة من قبل الكيانات الاقتصادية العالمية .

(1) The Banker , " Bodold days for the Bankers " , septemeber, 99.

- ◆ زيادة الضغوط التنافسية وزيادة تركيز الإدارة على الرقابة على التكاليف وتعظيم الكفاءة مع دخول مؤسسات جديدة غير مالية .
- ◆ سيطرة التجارة الإلكترونية على التعاملات في الأسواق الامر الذي يعيد صياغة جميع الأعمال إلى أعمال إلكترونية .
- ◆ سيطرة المعرفة على أدوات الإنتاج الامر الذي يتيح سياسات تسويقية أكثر تطوراً .
- ◆ يكون التأثير المتبادل لهذه العوامل على المستوى العالمى والقومى ، ولكن يظل هذا التأثير مستمراً في ظل التحديات الصعبة التي تواجه صناعة الخدمات المالية.
- ومن العرض السابق فإن الباحث يرى أن المخاطر ليس بينها حدود فاصلة وتعتبر متداخلة وتتفاعل مع بعضها البعض وينعكس ذلك على البنوك وإدارتها من ضرورة الدراسة والتحليل لمكونات تلك المخاطر .